طوم مبويا
الاشتراكية الافريقية

لقد كثر استعمال لفظة « اشتراكية » في الآونة الاخيرة حتى بات لزاما علينا ان نتوقف قليلا لنبحث في معنى هذا الاصطلاح الشائع . فعندنا في افريقيا دول ورجال دولة يلتزمون فكرة «الاشتركية الافريقية» كهدف للسياسة الاقتصادية والاجتماعية لحكوماتهم : فقد اعلن الرئيس الغاني نكروما ان انشاء « الاشتراكية الافريقية » هو غاية حكومته ، وفي آسيا تعهد حزب المؤتمر الذي يتولى الحكم في الهند باقامة « نظام اشتراكي للمجتمع» في تلك البلاد .

ما هي الاشتراكية ، وما هي الاشتراكية الافريقية ، وما مدلولاتها بالنسبة الى مشاريعنا ، القصيرة والطويلة الامد ، في حقلي الاقتصاد والسياسة ؟

قبل ان اجيب على هذه الاسئلة احب ان اخرج قليلا عن الموضوع واتفحص الحقائق الاساسية في الوضع السياسي الحالي في افريقيا . وذلك اقتناعا مني بان لا سبيل لفهم طبيعة « الاشتراكية الافريقية » واهميتها فهما كاملا الا اذا وضعناها في قالبها الزمني .

تمرّ افريقيا اليوم بمرحلة انتقال عصيبة ، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. فاننا نخرج من حكم استعماري الى استقلال سياسي ، ونخوض تحولا جبارا سعيا وراء هويات جديدة على النطاق الشخصي والقومي والدولي . فنحن في افريقيا نجاهد لبناء مجتمعات جديدة وافريقيا جديدة ، ونحن بحاجة الى فلسفة سياسية جديدة ، فلسفة خاصة بنا ، تساعدنا على ممارسة اختبارنا وتفسره وتثبته . في العالم اليوم ملايين من الناس ومئات من الامم مشغولون بالامر نفسه ، لا تختلف آمالهم عن آمالنا كثيرا . الا اننا نختلف في التقاليد والماضي . فوضعهم ونظرتهم الى التحديات يختلفان عن وضعنا ونظرتنا نحن . لذلك علينا ان نقوم بالدور بانفسنا ؛ واما ان نحققه او نفشل .

لقد بدأنا بدايات ايجابية لان لدينا ، في نطاق مفهوم الوحدة الافريقية ، بتوكيدها على الاخوّة الافريقية ، ومفهوم عدم الانحياز بالنسبة الى التكتلات السياسية العقائدية الدولية ، والشخصية الافريقية ، والديمقراطية ، — لدينا في هذا النطاق مجموعة من القيم والمعتقدات التي تضمن لمطالبنا وغاياتنا السياسية المعنى والتوجيه .

ان الوحدة الافريقية حركة تقوم على اختبارنا المشترك تحت نير الاستعمار . ويحضنها

شعورنا بمصير مشترك وبوجود اخوّة تقليدية. واني اؤمن كل الايمان ان بامكاننا ان نسترشد كذلك ، في حقل العلاقات الاقتصادية ، بوجود افكار واتجاهات اشتراكية في الكيان الفكري لافريقيا وجودا تقليديا . لا شك ان اولئك الذين نشأوا في الجو الفكري الغربي يخطر على بالهم الاشتراكية ذات النمط الاوربي حينما يسمعونني اتكلم عن الاتجاهات الاشتراكية . وهناك ، بلا ريب ، آخرون يجري تفكيرهم على خطوط النمط الماركسي للاشتراكية . والواقع ان في بعض اجزاء قارتنا فوضى مؤسفة حيال هذا المفهوم وغيره من المفاهيم ، وكم ارجو ان يعكف شعبنا على التفكير لنفسه بهذا الموضوع . فلدينا افريقيون يدعون انفسهم اشتراكيين – « اشتراكيين افريقيين » – ولكنك ان دققت النظر في تفكيرهم وجدت انهم يتبعون آليات الفكر الاجنبي اتباعا اعمى وانهم في افعالهم يعتنقون مبادىء تضر جدا بمفهوم الاخوّة الافريقية . يردد هؤلاء المدعوون « اشتراكيين» الشعارات الاجنبية ترديدا ببغاويا ، ويسمحون لانفسهم بالانحراف مع عواطف لا علاقة لها مع اماني شعبنا النبيلة . ويبدو لي انه مع ان افريقيا اخذت تتخلص من الاستعمار الغربي ولا تزال تحارب خليفته المعروف « بالاستعمار الجديد » ، فان هناك جهاداً آخر لا بدّ من حمل رايته : هو الجهاد ضد الاستعمار الفكري . يجب الشروع بهذا الجهاد منذ الآن ، جنبا الى جنب مع النضال من اجل الاستقلال الاقتصادي . هذه الحقيقة البارزة هي التي تجعلني اعلق اهمية كبرى على مفهوم « الاشتراكية الافريقية » .

عندما اتكلم عن «الاشتراكية الافريقية» فانا اعني قوانين السلوك المثبتة في المجتمعات الافريقية التي عملت خلال العصور على اعطاء ابناء شعبنا كرامة وامنا ، بغضّ النظر عن مراكزهم في الحياة . اعني المحبة الشاملة التي تتصف مجتمعاتنا بها ، واعني مجاري الفكر الافريقي والمبادىء التي لا تعتبر الانسان وسيلة اجتماعية بل نهاية للمجتمع وغاية .

التراث العضوي

قد يؤوّل ما قلت بان الاشتراكية الافريقية صنف مستقل قائم بذاته . ذلك خطأ . فالمعتقدات الاساسية للاشتراكية هي نفسها في العالم ، واما ان نكون نحن اشتراكيين حسب هذه المعتقدات او لا نكون اشتراكيين ابدا . وقد قلت آنفا ان الاشتراكية معالجة فكرية ، او هي اتجاه عقلي يراد منه ايجاد علاقة عقلية وتناسق في المجتمع . استمد هذا الاتجاه العقلي اصوله ، في التراث الاشتراكي الغربي، من افكار واختبارات بشرية منذ اقدم العصور . وبدأ بقول ارسطو ان الانسان حيوان اجتماعي (سياسي) لا حياة له ولا فعل خارج المجتمع . وقد انبثق عن هذا الرأي عدد من النظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فمثلا : لان الانسان حيوان اجتماعي يرتبط مصيره وحاله الاقتصادي بنشاطات المجتمع الذي يعيش فيه . ولذلك على كل فرد في المجتمع واجبات معينة تجاه

ذلك المجتمع الذي ينتمي اليه ؛ ومن جهة اخرى ، على كل مجتمع مسؤوليات تجاه افراده . وخطر ، ايضا ، لهؤلاء الناس ان المجتمع شيء عضوي يقوم الافراد فيه بما تقوم به الخلايا في العضو . وصدر عن هذه المعطيات مبدأ اعتماد الافراد في المجتمع على بعضهم بعضا . وهكذا فان الاغنياء في مجتمع ما انما هم اغنياء لان المجتمع اتاح لهم ذلك، والفقراء فقراء لان المجتمع جعل ذلك ممكنا . ولذلك اذا سيطرت جماعة من الافراد في مجتمع ما على الارض ورأس المال والكفاءات وسائر الوسائل التي يتكسب بها الناس ، واذا استعملت الجماعة هذه الوسائل لمآربها الانانية ، فان وضعا غير طبيعي سيقوم في هذا التركيب العضوي الاجتماعي . فما دام المجتمع شيئا عضويا ، فانه اذا ملكت جماعة ما الوسائل التي يعيش الآخرون منها ، او سيطرت عليها ، اصبح الآخرون عبيدا فعلا ، لان «ذاك الذي يملك الوسائل التي اتعيّش بها يملكني انا » . يضاف الى هذا ان المجتمع عضوي دستوريا ، ولا فرد فيه مستقل كفاية ليكفل نفسه بنفسه . لذلك فان افضل واعقل طريقة لجعل المجتمع يسير سيرا طبيعيا هي تأمين التساوي في التضحيات في كل مسالك الحياة ، واعطاء كل فرد حسب حاجاته ، والأخذ منه حسب قدرته .

هذا ما يجعل الاشتراكية ، في مفهومها العام ، مرادفة للتساوي في الفرص ، وتأمين الكسب والعمل ، والتساوي امام القانون ، وحكم القانون ، والحرية الفردية ، وحق الانتخاب العام ، وتحديد الدولة للحياة الاقتصادية، ومراقبتها لوسائل الانتاج والتوزيع الاساسية ، الخ .

ابناء التربة

اننا نجد في التراث الافريقي اتجاها فكريا كثير الشبه لهذه الافكار التي ذكرتها ، مع انها تنبع عن ظروف وامانٍ مختلفة . فقد اثر اعتقادنا في افريقيا باننا « ابناء (وبنات) التربة » اثرا هائلا في علاقاتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وانبثق عنه منطق المساواة وتطبيق المساواة لاننا « ابناء وبنات التربة » . كذلك انبثق عن الاعتقاد ذاته تطبيق التملك العام لوسيلة الحياة الاساسية : الارض . فاصبح المجرف رمز العمل ، وراح كل ذكر وانثى ، قادر على العمل ، يعمل . فلا تساهل مع الكسل ، ووجدت تشريعات واخلاقيات لتشجيع العمل الجاد والانتاج . كان هناك فقر ، ولكنه لم يكن بسبب استثمار انسان لآخر . ولم تكن الهوة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الاغنياء والفقراء كبيرة ، لان الثروة ، من جهة ، لم تكن بحد ذاتها تعطي اصحابها قوى سياسية او اجتماعية كما هو الحال في المجتمع الغربي ، ولا نظام القرابة اسهم ، من جهة اخرى ، في توزيع مدخول الاغنياء . وكانت هناك مساواة في الفرص ــ فكل انسان يحصل ، في

قطاع حياته العملية ، على ارض ومجرف . وكان الحس بالجماعية والنفور من الحقارة والغش يحدان من غريزة حب التملك ، وهي المسؤولة ، الى حد كبير ، عن الاستغلال والاعمال الشريرة في النظام الرأسمالي . وعندما افكر في الاشتراكية الافريقية، فانا اعني ايضا هذه المثل العليا والافكار الموجودة في تراثنا وتقاليدنا التي نظمت سلوك شعبنا واتخذت غايتها الخير الاجتماعي . واعتقد ان علينا ان نشدد على هذه النقطة : ان هذه المثل والافكار محلية المنشأ، وقد نشأت عن الاختبارات الاساسية لشعبنا هنا في افريقيا، وحتى هنا في كينيا . لم يكن من الصعب تعلمها وممارستها ، لانها كانت توضع بلغة التربة التي يفهمها شعبنا ، وليس بشعارات اجنبية . وكانت تمثل محاولة مخلصة لفعل وممارسة ما هو لمصلحة افريقيا .

ما هي ، اذاً ، اهمية هذ الآراء والوجهات بالنسبة الى اهدافنا في الحقول الاقتصادية والسياسية في كينيا ؟

اننا ملزمون في كينيا ، كما هو الامر في باقي دول شرقي افريقيا ، بمصير اقتصادي واحد ، مبني على سوق مشتركة لشرقي افريقيا ، ذي سياسات عالية واقتصادية واجتماعية منسقة . اما اهداف المعالجة المشتركة للسياسات نفسها فهي تحقيق وتعهد أعلى نسبة ممكنة لرفع مستوى معيشة الشعب كله ، وخلق الظروف الضرورية لهذه الغاية ، وصيانة الحرية ، وتوطيد الامن . واحب ان انوه بان تحقيق هذه الغايات يستحيل بدون ولاء اساسي لكينيا ولشرقي افريقيا . واحب ان اشير بهذا الخصوص الى ان هذه الآراء والوجهات الايجابية التي ذكرتها تكون افضل اطار فكري وانساني للغايات المذكورة . فاذا كنا قد قبلنا بتحدي الانماء والتطور فاننا نناقض انفسنا اذا تبنينا آراء ووجهات معاكسة له .

واحب ان ارى كينيا تطور نفسها بوحي تقاليدنا الاشتراكية ضمن الخطوط التالية :

بما ان اكثر من ثلاثة ارباع شعب كينيا يعتمدون على الزراعة، وبما ان الزراعة هي اعظم مسهم فردي في الانتاج الداخلي العام في البلاد ، يجب اعطاء الافضلية لتوسيع الزراعة وتجديدها ولانتاجها النسبي ، افضلية في اربع نواحٍ : اولا ، توسيع حقل العمل وربما زيادة الطعام لسكان البلاد . ثانيا ، تنويع صادراتنا من الحبوب وتوسيع انتاجها لتمكين البلاد من الحصول على مزيد من العملة الاجنبية لان ذلك الحصول هو الذي يقرر ، الى حد كبير ، حجم الاستيراد لصالح التطور الاقتصادي في قطاعات اخرى . ثالثا ، زيادة سرعة التطور الريفي . رابعا ، وضع اساس للتصنيع بتوسيع السوق الداخلي على مراحل ، لزيادة ما نصدره حاليا من نتاج اولي في شكله الخام او مصنوعا الى سوق

شرقي افريقيا .

اعتمدت زراعة كينيا في الدرجة الاولى ، حتى الآن ، على رأس مال المقيم الاوربي ، وعلى مهارته ومشاريعه المبنية على توزيع غير عادل للارض . علينا ان نبتعد بسرعة عن هذا النوع من الانماء . ويدل اختبارنا المعاصر على ان هذا التركيز على الزراعة الاوربية (وعلى العدد القليل من المزارع التي يملكها اسيويون) ، والتركيز على الصناعات الاولية في نيروبي والمناطق المسكونة ، هما سبب المشاكل الخطيرة التي نواجهها اليوم . فكينيا تواجه اليوم مصاعب في ميزان الدفع؛ وجهاز العمل في بلادنا غير متساو وغير مستقر؛ والهجرة الى المدن تجري بخطى واسعة، وفي البلاد تنقلات سكان اعتباطية؛ وتتسع الهوة في مستوى المعيشة بين اهل المدن والريفيين، ويزداد الشعور بالحرمان وانقطاع المرء عن جماعته. فعلينا ان نفعل شيئا ، حالا ، من اجل تنسيق التقدم في القطاعات المختلفة في اقتصادنا واشغال غالبية قوانا العاملة في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي . يجب ان نضع حدا لبطالة العمال الريفيين ، وان نقضي على ضآلة الانتاج العمالي والزراعي السائد الآن في الريف ، وان نساعد اهل الريف على تحقيق معيشة محترمة . هناك عدة اجراءات لتحقيق هذه الاهداف—علينا ان نشجع اتباع اساليب افضل في الزراعة، وان نموّل ونساند استثمارات زراعية اكبر لتحقيق تقدم اسرع، وان نصرف اكثر على الريّ ورقابة الفيضانات وتعمير الارض وتأمين الآلات والادوات الزراعية ، وتحسين المواصلات ، واجراء الابحاث . لقد علمنا فيضان وجفاف السنة الماضية ، المرعبان ، درسا — انهما يضربان الريفيين الفقراء باقسى مما يضربان به سائر طبقات الشعب. الى جانب هذه الاجراءات يجب بذل كل الجهود لتوسيع التدريب المهني للعمال الزراعيين . ويجب تشجيع التعاونيات الزراعية ، وتنفيذ الاصلاحات الزراعية التي تهدف الى زيادة انتاج الزراعة والى اقامة العدالة الاجتماعية وتعهد النمو الاقتصادي . في القيام بهذا كله علينا ان نستغل الخبرة والمعرفة الموجودتين من قبل لدى مزارعينا استغلالا كاملا ، وان ننمي هذه الخبرة والمعرفة بمختلف سبل البحث الزراعي .

الانماء الزراعي لوحده غير كافٍ ؛ يجب اعتبار الانماء الصناعي والتجاري الثاني في الافضلية بعد الانماء الزراعي، ويجب ان يكون هدف سياستنا بهذا المجال تشجيع تأسيس ونمو الصناعات التي تسهم اسهاما مباشرا وماديا في النمو الاقتصادي ، وتمكين شعبنا من زيادة الاشتراك ، عن طريق تملك صناعاتنا وتجارتنا ، وادارتها والاشراف عليها .

هناك طرق مختلفة يمكننا بها تحقيق هذه الاهداف: فعلى حكومتنا الاشتراك اشتراكا مباشرا بالمشاريع الصناعية الحيوية؛ وعليها ان تؤمن الاموال لتدريب ارباب العمل المحليين ولتمكينهم من الاسهام في الصناعة. وعلى الحكومة ان تؤسس مصرفا للانماء يقدم القروض

الصناعات وينظم تدفق رأس المال الاجنبي. وعليها ان تقوم بالخدمات الضرورية للصناعة، كالقيام بالابحاث وما شاكل. وعليها، اخيرا، ان تشجع الاستثمار الفردي، بواسطة السياسة المالية والتشريعات الاجتماعية، بينما تقدم للعمال ولصغار المنتجين، في الوقت نفسه، ضمانا للعمل والدخل.

ولكيما تأتي الزراعة والصناعة والتجارة بثمارها، يجدر بنا ان يكون لنا نظام مواصلات ينظم عمل هذه الحقول. ويجب على ما نستثمره في المواصلات ان يهدف، اولا، الى تخليصنا من الجدل العقيم بين دعاة الطرق البرية ودعاة سكك الحديد، الخ. ويجب العمل في الطرقات، ثانيا، حسب خطة تراعي التوازن في انماء مختلف المناطق. اما السياسة التعليمية فيجب ان تهدف الى امرين: رفع نسبة المتعلمين وتعميق الحس بالمواطنية الكينيوية والشرقي افريقية، وتوفير وتحسين نوعية القوى العاملة الضرورية للنمو السريع. ويتطلب هذان الهدفان توسيع امكانات التعليم على كل المستويات، الابتدائية والثانوية والمهنية وتدريب المعلمين والثقافة الجامعية. وعلينا، في حقل الصحة العامة، ان نعالج المشكلة من عدة نواحٍ. فيجب تعهد التعليم الصحي، وتدريب المزيد من الاطباء والممرضين، وزيادة التعاون مع باقي دول شرقي افريقيا في حقل البحث العلمي. وبالطبع يجب صرف المزيد من المال لتأسيس المستشفيات والمستوصفات. فيجب ان يكون في كل قضاء مستشفى كامل التجهيز للتخفيف من ازدحام المستشفيات الكبرى. كذلك يجب تأسيس وحدات طبية متنقلة في الارياف.

مسؤولية الجماعات

لا حدّ لما تستطيع حكومتنا ان تفعله لتأمين النمو السريع. ولكن الحكومة وحدها لاتقدر ان تقوم بهذا العبء الثقيل كله. وقد ذكرت قبلا ان على المجتمع ايضا مسؤولية في الاشتراكية الافريقية. ففي المجتمع الافريقي اليوم (وفي مجتمع الغد) جماعات من الناس، امثال المثقفين ورجال الاعمال والصحافيين والتعاونيات ونقابات العمل وما شابه ذلك؛ وبامكان هذه الجماعات، ومن واجبها، ان تلعب دورها في تطوير البلاد. وقد سبق لي في بحث آخر ان وضعت مخططا للدور الذي يمكن للصحافة ان تؤديه في بلد نامٍ ككينيا. وسأتكلم الآن قليلا عن الجماعات الاخرى، وابدأ بالمثقفين.

يواجه مثقفونا تحديا رهيبا؛ آمل ان يكونوا على بينة من ذلك. وقد اشرت آنفا الى ان المعالجات الاجنبية (شرقية كانت ام غربية) مصطنعة؛ ولدينا تقاليدنا ولنا اساسات انسانية يمكننا ان نبني عليها فلسفة للحياة. كما اشرت آنفا الى الاتجاه الاشتراكي في تقاليدنا. فهل يمسك مثقفونا بزمام الامر ويساعدوننا على قهر الاستعمار الثقافي؟ تحتاج مهمة تطوير كينيا الى مثقفين وفنيين حسني التدريب يهتمون ايضا بالسياسة، مهما كانت

اختصاصاتهم المهنية ؛ انها تحتاج الى اقتصاديين ثاقبي النظر ، والى عقول مستطلعة نشيطة تحس بالمسؤوليات – الى اشخاص يستطيعون ان يمدوا يد العون لفصل حقائق النمو عن احلام المخاض – اصحاب فطنة عملية وتكريس قوي لخير البلاد، بعيدين عن التحجر والتعصب. فهل يتقدمون ؟

ثم رجال الاعمال . نحتاج الى هذه الجماعة من السكان ليسهموا في عملية النمو في الصناعة والتجارة وفي الريف والمدن على السواء . لكن هل يرفعون مناقب العمل الى مستوى القضية ويحافظون في الوقت نفسه على مستوى الكفاءة والانطلاق والتدبير الذي يؤهلهم، كجماعة، لمساعدة كينيا في الافادة الى الحد الاعلى من مواردها على صعيد التصميم الاقتصادي؟ هل يسهمون في اقامة الديمقراطية الصناعية ؟

ونقابات العمال ، هي الاخرى ، عليها واجب . يرتبط العامل بنمو كينيا ارتباطا وثيقا . ورغبة عمال كينيا المنظمين بان يؤدوا دورا حاسما في تطوير البلاد اقتصاديا حرّية بالتشجيع . والعمال، كعمال، ادرى الناس بالوضع على حقيقته؛ فيجب ان تستقل نقاباتنا العمالية استقلالا تاما ، وان تتمتع بحرية العمل النقابي لحماية افرادها. ولكن بما اننا ملزمون بالتخطيط الاقتصادي ، فعلى نقاباتنا ان تؤدي واجباتها الى جانب تأدية اعمالها النقابية . لهذا يجب دعوة النقابات الى التعاون لزيادة عملية تكوين رأس المال ولوضع اسس النمو الصناعي . العامل الاهمّ هو القيادة. فالامور تجري جريا حسنا اذا تسلم قيادة انماءات العمل رجال وطنيون اذكياء مكرسون يعون المتطلبات الاقتصادية الطويلة والقصيرة الامد لسياسة الانماءات . انا اعرف ان قيادة نقابات العمل ، شأن الزعامات السياسية ، تضفي على من يتسلمها سلطة ، ولكن السلطة في مضمون الاشتراكية الافريقية ، السلطة كلها ، يجب ان تستعمل لصالح المجتمع .

لاعدْ الى نقطتي الاساسية. اني ارى ان التحدي الذي يقابلنا يفترض فينا ولاء واحداً، وردّ فعل موحد . من اجل هذا احب ان اشدد على تفوق الاشتراكية الافريقية التراثية. لقد امّنت لافراد المجتمع حياة طمأنينة وكفاية نسبية ، واتاحت لهم فرصة كاملة للعمل المشترك من اجل سعادتهم . فكان كل فرد في المجتمع قادرا على ان ينتج لنفسه ، بجهوده والجهود المشتركة ، وسائل تحقيق الذات . هذا ما اتركه لشعبنا في بحثنا عن الوسائل لجعل جهودنا في سبيل تنظيم مجتمعنا لنمو اقتصادي واجتماعي جهودا عقلية وانسانية .

لنذهب الى الخارج طلبا للقروض والمهارات الفنية ، لا للمثل العليا والعقائد . يجب ان نبني ، من مواردنا نحن ومن نشاطنا واتعابنا نحن ، افريقيا التي في مخيلاتنا واحلامنا ، لا المخططات الجامدة التي يضعها لنا الغرب او الشرق .